http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1549) السنة السادسة - السبت (4) تموز 2009

باريس تبدأ البحث عن فرص عقب الانسحاب الاميركي

تشكيل هيئة عراقية فرنسية لرسم أطر التعاون الاقتصادي والتجاري والامني

العراق يدخل مرحلة جديدة من العلاقات الدولية عقب الانسحاب الاميركي.. ا.ف.ب.

بغداد / المدى

شكل العراق وفرنسا هيئة مشتركة لرجال الاعمال تختص بالجوانب الاقتصادية والتجارية والامنية.

جاء ذلك خلال الزيارة الرسمية التي اجراها رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون الى العراق الخميس الماضي، وذلك عقب يومين من تسليم الولايات المتحدة مهام الامن الى العراق، والبدء بسحب قواتها الى خارج المدن والقصبات تمهيدا للانسحاب التام نهاية العام ٢٠١١.

واجرى رئيس الوزراء الفرنسي والوفد المرافق له عددا من اللقاءات الرسمية مع المسؤولين العراقيين، تمحورت حول ايجاد دور فعال لباريس على الساحة العراقية وبمختلف المجالات. اذ التقى رئيس الجمهورية جلال طالباني في محل اقامته في مدينة السليمانية وعقد الجانبان اجتماعا رسميا بحثا خلاله العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في جميع الميادين، حيث عبّر الجانب الفرنسي عن استعداده التام لمساعدة العراق وبضمنه إقليم كردستان في كافة المجالات، مشيرا إلى أن فرنسا تنوي فتح معرض تجاري اقتصادي لها في الإقليم.

وأشار الرئيس طالباني إلى حاجة العراق الى الدعم الفرنسي في جميع الميادين، مؤكدا ان العراق يرحب بمساهمة المستثمرين والشركات الفرنسية في إعادة الاعمار والاستثمار في البلاد. وجدد الوفد الزائر تأكيده ان فرنسا تتطلع الى زيارة الرئيس طالباني المقررة وهي زيارة الدولة الرسمية مضيفا "نحن متحمسون لليوم الذي تقومون فيه بزيارتنا". فيما جدد الرئيس طالباني تأكيده انه يتطلع لزيارة فرنسا من اجل تعميق العلاقات بين الجانبين لما فيه خير ومنفعة البلدين الصديقين.

وكان رئيس الوزراء الفرنسي قد التقى نظيره العراقي نوري المالكي، وقال الاخير في مؤتمر صحفي مشترك يوم الخميس في بغداد: ان العراق يطمح الى تعاون اقتصادي وسياسي بين البلدين، وقد اثبتت الايام ان الرغبة مشتركة بين البلدين باقامة افضل العلاقات الثنائية. واضاف ان رئيس الوزراء الفرنسي جاء وبصحبته ممثلو شركات لها تاريخ طويل في العمل في العراق، بعد انقطاع طويل بسبب الظروف الامنية. وذكر ان هذه الزيارة جاءت بعد ان زار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي العراق ولحقته زيارة لنا الى فرنسا، وهاتان الزيارتان مهدتا الطريق للوفد الفرنسي للمجيء اليوم، وهما تؤكدان ارادة ورغبة البلدين بالانفتاح في كافة الجوانب. وتابع المالكي: لقد وفقنا في زيارتنا بعمل جيد بعد توقيع مذكرات تفاهم في مجالات الامن والدفاع والتعليم والطاقة.

وافاد ان الساحة العراقية الان مناسبة لاستقبال الشركات الفرنسية، وكثير من مذكرات التفاهم التي وقعت، وجدت طريقها للتنفيذ وبعضها معدة للتوقيع بعد ان اكتشفت الشركات الفرنسية الارضية الجيدة للاستثمار.

ونفى المالكي ان تكون جولة التراخيص الاولى قد فشلت واكد انها مسالة مصالح، والعراق ينظر الى مصلحته من زاوية معينة والشركات تنظر الى مصلحتها من زاوية اخرى. وهي جولة نجح بعضها ولم ينجح البعض الاخر.

من جانبه قال رئيس الوزراء الفرنسي: ان العراق اليوم في مرحلة جديدة وفرنسا تريد دعمه. واضاف ان بلاده كانت سباقة منذ عام ٢٠٠٣، اذ انها ابقت على سفارتها في العراق والغت اكثر من ٤ مليارات دولار من الديون المترتبة على العراق. واشار الى ان فرنسا تدعم المصالحة الوطنية وترسيخ الديمقراطية وقد استانفت التعاون في المجال العسكري وسيصل قريبا الى العراق ملحق عسكري من فرنسا، وسنقوم باستقبال ضباط عراقيين لتدريبهم، فنحن على استعداد لمساعدة العراق في مجال الامن الداخلي بحسب تعبيره. وتابع: لقد وقعنا اليوم بيانا مشتركا يحدد خارطة طريق للتعاون الاقتصادي واتفقنا على اتفاقية حماية الاستثمارات وتسهيل اعطاء تاشيرات لرجال الاعمال العراقيين. واشاد رئيس الوزراء الفرنسي بتنفيذ بنود الاتفاقية الامنية وانسحاب القوات الامريكية من المدن الذي يعد نجاحا لاعادة بناء العراق.

وكان الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ قد اعلن في بيان له ان وزارتي الداخلية في العراق وفرنسا قد وقعتا "رسالة نوايا" اعلنتا فيه النية لإبرام اتفاق يهدف إلى التعرف على أنشطة التعاون وتنظيمها وكذلك أساليب تنفيذها، وإدراج مجالات التعاون في هذا الاتفاق، الذي يتضمن التعاون الفني المشتمل على تبادل الخبرات في موضوعات يتم تحديدها باتفاق مشترك، واتصالات بين الطرفين عن طريق زيارات تقوم بها السلطات العليا وتبادل الموظفين. فضلا عن التعاون في مجال تأهيل قوات الأمن الداخلي، ويشمل متابعة دورات التأهيل الجارية في إطار برنامج الإتحـاد الأوروبـي EUJUST LEX، والتأهيل لمكافحة الإرهاب في مجمل مكوناته، والتأهيل لمكافحة الجريمة المنظمة، خاصة تبييض الأموال، والتعرف إلى الأموال الناجمة عن جرائم ومكافحة الجريمة الحاسوبية.

وتشمل الرسالة بحسب بيان الدباغ، التعاون العملياتي في إقامة علاقة ثنائية في أقرب وقت بمجال مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات، والتعاون في مجال تكنولوجيات الأمن الداخلي، وتشمل دعوة الطرف العراقي إلى فرنسا من أجل تقييم حاجياته بشكل منظم في مجال التجهيزات، تقديم المشورة في مجالات الشبكات المعلوماتية والاتصالات، والمروحيات وأنظمة الرقابة الألكترونية للحدود، الأرضية والجوية، ومعدات المحافظة على الأمن.

واضاف الدباغ انه من أجل تسهيل هذه الديناميكية، يعين الطرف الفرنسي مراسلا دائما للطرف العراقي، بشخص ملحق الأمن الداخلي المقيم في الأردن. لكنه اكد ان اعلان النوايا هذا لا يشكل التزاما بالتمويل أو بالمشاركة في هذا التعاون كما أنه لا يمثل التزاماً ملزما قانونيا بين الطرفين، لا في إطار القانون الوطني، ولا في إطار القانون الدولي.

ويشار الى ان نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي قد بحث مع رئيس الوزراء الفرنسي سبل تطوير العلاقات الثنائية بين بغداد وباريس وتعزيز التعاون المشترك على مختلف الصعد لاسيما في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية.

واتفق الجانبان بحسب بيان صادر عن مكتب عادل عبد المهدي على ان التطورات الحاصلة في العراق تمنح فرصة مؤاتية ومناسبة للارتقاء بمستوى العلاقات وتوسيعها وتنميتها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين. واشار نائب رئيس الجمهورية الى انه دعا الجانب الفرنسي الى تقديم المزيد من الدعم للعراق ومساعدته في القضاء على العصابات الارهابية التي تستهدف المدنيين الابرياء وضرورة العمل المشترك على نقل ملف الارهاب الى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية بما يضمن معاقبة مرتكبي الجرائم ومن يمولهم ويحميهم، واعرب عن الامل بان تقوم فرنسا ومن خلال موقعها كعضو دائم في مجلس الامن الدولي بتحريك هذا الملف حتى يتحول الى قضية دولية تساعد العراق على التخلص نهائيا من شر الارهاب.

على الارجح

مـــاذا بعد؟

عمار كاظم محمد

وأخـيرا أزف الموعد النهائي لانسحاب القوات الامريكية من المدن ومضى يوم الثلاثين من حزيران باحتفال رسمي وشبه شعبي في شوارع بغداد والمدن الاخرى ولم يعد يتحتم علينا أن نرى كل يوم تلك العجلات البغيضة وهي تجوب شوارعنا ولا ذلك الصراخ الغريب ولا تلك الاعلام الحمراء أو البيضاء التي يلوح بها الجنود في خضم الزحام.

بمضي الثلاثين من حزيران ودخولنا شهر تموز تنقضي مرحلة وتبتدئ أخرى فما هو الدور القادم الذي يتوجب على حكومتنا وعلى قواتنا الامنية أن تلعبه في المرحلة القادمة ؟

بالتأكيد إن انسحاب القوات الامريكية من شوارع المدن هو أمر مفرح لهذا الشعب ونصر سياسي أنجزه القادة العراقيون بعد مفاوضات شاقة وطويلة لكنه في ذات الوقت يحملهم مسؤوليات وطنية كبيرة تتمثل في الحفاظ على هذا الانجاز ومواصلة السير في طريق الاتفاقية الامنية حتى يتحقق الهدف المنشود الا وهو جلاء تلك القوات من ارض الرافدين نهائيا وهو الامر الذي يتطلب حتما تضافر الجهود لكل الاطراف المشتركة في العملية السياسية وحل جميع الاشكالات العالقة بين الكتل والتي مازالت تعيق مسيرة عمل الحكومة مما ينعكس بالتالي على أدائها.

أما فيما يتعلق بقواتنا الامنية فالمسؤولية الان مضاعفة فالمرحلة القادمة ستمثل بكل تأكيد اختبارا مهما لمدى جاهزية واستعداد تلك القوات للقيام بمهام عملها على مستوى الامساك والسيطرة على الملف الامني وهي مهمة ليست باليسيرة خصوصا وان القوات العراقية ستكون وحدها في الساحة وهو ما يتطلب تكثيف الجهود ومواصلة استمرارية الاستقرار النسبي في الوضع الامني دون مساعدة امريكية .

الامر المهم الثاني يتمثل في قيام القوات الامنية بمهامها القتالية بجهد ذاتي وهو ما يتطلب تحسين الجهد الاستخباري وعدم الاعتماد على المصادر الامريكية فقط وهذا بالتأكيد يقودنا إلى التساؤل عن فاعلية ونشاط هذا الحقل المهم الذي يعتبر مصدرا مهما وساندا للجهد العسكري في متابعة الاهداف والامساك بالشبكات والتنظيمات الارهابية ومن يمولها في الداخل والخارج ونعتقد أن الجهد الاستخباري النشيط سوف يؤدي بالتأكيد إلى دعم الاستقرار الامني والقيام بعمليات نوعية مهمة تتمثل في القبض على العناصر الارهابية مثلما يدفع بالتأكيد إلى التقليل من الاخطاء التي تحصل أثناء عمليات القبض والمداهمة .

تبقى هناك مسألة الدعم الجوي ونقص المعدات والاسلحة التي يتوجب أن تتوفر للجيش والشرطة في هذه المرحلة الحساسة في تأريخ العراق مسألة حيوية ومهمة وستكون عاملا مهما في قلب توازن القوى لصالح قواتنا الامنية لتتمكن بالتالي من أداء مهامها بفاعلية وحيوية .

لقد قيل دائما أن الحفاظ على القمة أصعب من الوصول إليها ونحن نأمل أن تكون قواتنا الامنية وقادتنا السياسيون بمستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم في هذه المرحلة الدقيقة من أجل الخروج من عنق الزجاجة إلى فضاء الحرية الواسع.

مفوضية اللاجئين تدعو العراق الى بذل المزيد من الجهد لعودة لاجئيه

لندن / الوكالات

قال ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة في الاردن: ان على العراق بذل المزيد من الجهد لتشجيع المواطنين الذين هربوا من الصراع على العودة الى وطنهم.

وقال عمران رضا ممثل المفوض السامي للاجئين في عمان بحسب رويترز "ما كنا نأمله هو أن الوضع داخل العراق سيتحسن بدرجة يقرر معها الناس البدء في العودة. وهذا لم يحدث حتى الان." وأضاف "الناس يتحركون ذهابا وايابا، انهم يتطلعون لذلك لكنهم لا يعودون لوطنهم فعليا – وبالتأكيد ليس من في الاردن– في هذه المرحلة".

ويعيش حوالي ٤٥٠ ألف عراقي في الاردن ونحو ١,٢ مليون في سوريا. وتظهر أرقام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن ٢,٨ مليون اخرين نازحون داخل العراق.

وتقدم العام الماضي أكثر من ٤٠ ألف عراقي بطلبات للحصول على وضع لاجئ في الغرب. وقال رضا "يجب أن يكون هناك نظام يمكن التنبؤ بنتائجه نظام مستدام يسود عند عودة الناس، من ناحية المساعدة ومن ناحية كل الشكليات المختلفة". وأضاف "أحد الاشياء التي يجب العمل عليها هي بالتأكيد التوظيف. "لكنهم بحاجة أيضا لمنح أولوية لعودة اللاجئين باعتبارها قضية عامة، فهي تعني قطاعات مختلفة كثيرة من الحكومة" مضيفا أن الحكومة العراقية بحاجة لتخصيص المزيد من الموارد لهذه القضية.

وتحسن الامن في العراق منذ أن كادت البلاد تتمزق بفعل اعمال العنف عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ رغم أن مسلحين يشنون هجمات بشكل متكرر. وسلمت القوات الامريكية السيطرة على مدن العراق لقوات الامن العراقية الثلاثاء الماضي.

وقال رضا ان اللاجئين العراقيين مازالوا يشيرون الى انعدام الامن باعتباره سببا لعدم العودة الى الوطن لكن بقدر أقل من العام الماضي فيما زادت المخاوف بشأن الوظائف والمأوى والتعويض عن الممتلكات. وذكر أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين طلبت من المانحين ٣٩٧ مليون دولار لتمويل العمليات داخل العراق وخارجه هذا العام لكن المتاح كان ١٦٤ مليونا فقط. وقال "مبعث القلق الكبير لدي هو أن كل ما تم بناؤه على سبيل المثال، في سوريا أو الاردن أو لبنان لتوفير وضع أفضل من الحماية والمساعدة للعراقيين سيبدأ في التاكل اذا لم يكن لدينا على الاقل بعض الموارد الاضافية". وأضاف "كثير من الناس يريدون أن ينظروا بعيدا عن العراق. انهم يبحثون عن أماكن أخرى، لم تعد قصة كبيرة". وتابع انه اذا لم تواصل المفوضية العليا عملها فان اللاجئين العراقيين "سيصبحون في طي النسيان لفترة طويلة".

قواتنا تنفذ ستراتيجية "الوجود المكثف"

الشهر الماضي الاكثر دموية للعراقيين عشية انسحاب الجيش الاميركي

بغداد / المدى

تزامن سحب الجيش الأمريكي قواته من المدن العراقية مع أكثر الشهور دموية التي يشهدها العراق على مدار ما يقرب من عام، حيث شهد حزيران الماضي استشهاد أكثر من ٣٧٣ مدنياً وإصابة نحو ٩٦٠ آخرين، سقط معظمهم خلال الأيام الأخيرة من الشهر نفسه.

وبحسب إحصائية اعدتها CNN استناداً إلى البيانات المقدمة من وزارات الدفاع والداخلية والصحة، فإن الشهر الماضي شهد أعلى معدل للضحايا المدنيين منذ آب الماضي، والذي سجل استشهاد ٣٨٢ مدنياً وإصابة ٦٨٥ آخرين.

وفيما سجل حزيران الماضي استشهاد ٢٠ جندياً عراقياً، و٣٥ شرطياً، بالإضافة إلى مئات الضحايا المدنيين، فقد شدد قائد الجيش الأمريكي بالعراق، الجنرال راي أوديرنو، على أن معظم العراق "أصبح أكثر أمناً".

وأكمل الجيش الأمريكي سحب كافة وحداته القتالية إلى خارج العاصمة بغداد الثلاثاء، بحسب بنود الاتفاقية الأمنية بين الحكومتين العراقية والأمريكية، مع الالتزام بتقديم الدعم والإسناد للقوات العراقية، وسط مظاهر احتفالية واسعة ومخاوف، في ذات الوقت، مما قد يحمله الانسحاب الأمريكي.

وبموجب تلك الاتفاقية، فإن على الولايات المتحدة أن تسحب كافة جنودها وعناصرها من المدن والبلدات العراقية، وتسليم المسؤوليات الأمنية فيها إلى قوى الأمن والجيش العراقية، على أن يتولى من تبقى من القوات الأمريكية مسؤوليات التدريب والمشورة فقط. أما خارج المدن والبلدات العراقية، فسوف تواصل القوات الأمريكية إجراء العمليات القتالية وتسيير الدوريات الأمنية بالتنسيق مع العراقيين.

وواصلت قوات الامن العراقية انتشارها الكثيف داخل المدن وخارجها لسد الفراغ الذي خلفته القوات الاميركية وسط استنفار غير مسبوق لقوى الامن والجيش، فيما ساد الهدوء الحذر شوارع بغداد. وفيما ادى الانتشار الكثيف لقوات الجيش والشرطة داخل احياء العاصمة الى زيادة الاختناقات المرورية وتباطؤ حركة السير فيما عزت الجهات المختصة هذا الانتشار الى اسباب امنية ومعنوية لكسب ثقة المواطن بقواته الأمنية. وذكر الرائد في الشرطة صلاح جواد ان القوات العراقية كانت منذ اكثر من ١٥ يوماً في حال الانذار الشديد وتوقفت الاجازات الاعتيادية لمنتسبي هذه القوات. واضاف في تصريح صحفي ان "حالة الانذار لم تنته بعد ولا احد يعلم كم ستطول"، مشيرا الى ان "الاجهزة الامنية بجميع صنوفها منتشرة في الشوارع لمنع الاعتداءات الارهابية التي قد تطول المواطنين". ولفت جواد الى ان السلطات الأمنية تطبق حالياً "استراتيجية الوجود المكثف في الشوارع بانتظار انتهاء مرحلة الخطر، وهي المرحلة الحساسة بعد انسحاب القوات الاجنبية".

ويبدو ان حال الاستنفار المستمرة منذ شهور وبلغت ذروتها هذه الايام ارهقت جزءا كبيرا من القوى الامنية التي تكلف بمهمات اضافية في ظروف بيئية صعبة. ولوحظ في اليوم الاول لتسلم الملف الامني من قبل السلطات العراقية توزيع قوات الشرطة المحلية وقوات الصحوة في نقاط مشتركة داخل المدن وعلى بعد مسافات قريبة لا تتجاوز ٥٠٠ متر في بعض المناطق بين كل نقطة تفتيش واخرى، فيما تجول عربات الجيش العراقي الشوارع العامة من دون توقف.

من جانبه عزا عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية عمار طعمة الانتشار الكثيف للقوات العراقية الى محاولة "طمأنة المواطنين وكسب ثقتهم واقناع الجميع بأن الانسحاب الاميركي لن يؤثر على الوضع الامني". واضاف طعمة في تصريح صحفي ان "هناك حاجة معنوية ورمزية لوجود الجنود في الشوارع بشكل غير مسبوق خصوصاً مع ورود معلومات تشير الى سعي بعض الجهات المسلحة الى تنفيذ عمليات ارهابية خلال هذه الايام لزعزعة ثقة الشعب بأجهزته الامنية، لذا تطلب السيطرة على الارض بقوات كثيرة قد تفوق الحاجة الفعلية".

اقبال على شراء كلاب الحراسة تحسبا من خطر العبوات اللاصقة

بغداد / هشام الركابي

اتخذ المواطنون اجراءات احترازية تزامنت مع انسحاب القوات الاميركية من المدن العراقية، وتمثلت هذه الاجراءات بتكثيف "امن المنازل" من خطر العبوات اللاصقة في مركباتهم الشخصية، خاصة للموظفين في الدوائر المهمة او العاملين في الاجهزة الامنية، وذلك باقتناء كلاب حراسة وابقائها طليقة في فناء المنازل الخارجي.

واستهدفت العبوات اللاصقة في اوقات سابقة، العديد من الشخصيات المهمة، وذلك بلصقها على عادم المركبات، وتنفجر مع ارتفاع حرارة العادم

ويرى مقتنو الكلاب ان الحيوانات تلك، تقوم بحمايتهم، بالتعرف على الغرباء والمتفجرات التي قد يزرعها المجرمون في سياراتهم.

يقول احد مربي كلاب الحراسة واسمه احمد الركابي ان "سبب اقتناعي بتربية كلب للحراسة في منزلي هو حصول حالات استهداف المدنيين والموظفين الحكوميين عبر العبوات اللاصقة لمرات متكررة"، واضاف "كوني موظفا في احد المؤسسات الحكومية المهمة، قمت بشراء كلب لتوفير الحماية لي ولافراد اسرتي من مخاطر تلك العبوات". وذكر الركابي ان "الكلاب مدربة تدريبا جيدا ولديها قدرة على كشف الاجسام الغريبة حيث أن حاسة الشم لدى الكلاب أكثر قوة من البشر، لذا باستطاعتها تمييز الاشياء سواء مواد غذائية او اسلحة".

ومع ازدياد اقبال بعض المواطنين على شراء الكلاب البوليسية تؤكد الدكتورة البيطرية الاء الخطيب صاحبة محل لبيع وشراء الحيوانات في بغداد ان "هذا الاقبال ازداد مؤخرا بسبب الاوضاع الامنية، والخوف من ظهور المسلحين من جديد عقب انسحاب القوات الاميركية من المدن"، واضافت "كان اقبال المواطنين في السابق على شراء كلاب الزينة والحيوانات الاليفة الاخرى، اما الان فصار اقبالهم على كلاب الحراسة". وبشأن الانواع الاكثر طلبا لدى المواطنين قالت ان "الكلب من نوع جيرمن شيبرد وهو احد فصائل (وولف دوك) هو من ابرز الانواع المعروفة في كلاب الحراسة التي يرغبها المواطنون، وكذلك تستخدمها الاجهزة الامنية في وزارتي الداخلية والدفاع، حيث يتراوح سعر هذا النوع من الكلاب مابين (٥٠٠-١٥٠٠) دولار، كما توجد انواع اخرى من كلاب الحراسة، لكن اسعارها ارخص من اسعار كلاب (وولف دوك) وتتراوح اسعار الانواع الاخرى ما بين (٦٠٠-١٠٠٠) دولار".

وتقول (غ.ج) وتعمل في احدى الدوائر الحكومية ان "مسلحين قاموا بزراعة عبوة لاصقة في سيارتي بمنزلي الكائن في منطقة الغزالية قبل مدة ليست بالقليلة، وقادتني الصدفة الى اكتشاف العبوة تلك، واتصلت بالجهات الامنية، اذ قامت القوات الاميركية بتفجير العبوة داخل المنزل، ما ادى الى اضرار مادية كبيرة"، واستدركت بالقول "ان كانت القوات الاميركية المدربة على تفكيك العبوات قد فشلت في ابطال مفعول العبوة اللاصقة، فكيف ستؤدي القوات العراقية هذه المهام بعد ان انسحب الجيش الاميركي الاسبوع الماضي؟".

وبدأت القوات الاميركية بالانسحاب من المدن في الثلاثين من حزيران الماضي، في خطوة اولى للانسحاب الكلي من العراق نهاية العام ٢٠١١.

احد مربي كلاب الحراسة في وزارة الداخلية كشف لـ(المدى) أن "عملية الكشف عن المتفجرات هي أهم ما تقوم به الكلاب المدربة"، وذكر ان "الكلاب تلك تعمل على توفير الحماية وردع العدو وتمييز الغرباء والمتسللين". واضاف "إن هذه الكلاب، تمنع أي شيء لا يجوز دخوله إلى المكان الذي توجد فيه".

واستعانت وزارة الداخلية مؤخرا بالسوق المحلية لشراء كلاب بوليسية تخصصها لمهمات الكشف عن مختلف انواع المتفجرات.

وقد نشرت الوزارة اعلانات حول الحاجة طالبة من المجهزين ان يتعهدوا ايضا بتجهيز الطعام لهذه الكلاب.

ويشار الى ان الشرطة سبق ان استخدمت الكلاب البوليسية في الكشف عن المخدرات وتتبع الاثر لكشف المجرمين، وهذه هي المرة الاولى التي تستخدم فيها القوات الامنية العراقية الكلاب في الكشف عن المتفجرات.

كلب حراسة للبيع في سوق الغزل ببغداد.. عدسة: سعد الله الخالدي